

محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية

”دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من“

2000-2010 م

أ. محمد الطيب موسى – أ. نبيل امجيد الشريف - كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية، و قياس أثر هذه المحددات على الربحية، لوضع الحلول المناسبة بشأنها، و الخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف على تطوير أدائها المصرفي، و لدراسة هذه المشكلة تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، و ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1. مراجعة أدبيات الدراسة للتعرف على محددات الربحية في المصارف التجارية بصفة عامة.
 2. تكوين الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework) من خلال الاعتماد على أدبياتها لتحديد المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية بصفة عامة.
 3. دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية الليبية للتعرف على المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية الليبية بصورة خاصة، أي بمعنى آخر صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية).
- و قد تم تحديد مجتمع الدراسة في المصارف التجارية، و الحصول على البيانات و المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية، و التقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الزمنية "2000 – 2010".

و اقتصرت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف التجارية ذات الملكية العامة و هي : (مصرف التجاري الوطني، و مصرف الوحدة) بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية، و ذلك من الفترة من "2000-2010 لغرض معرفة محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، في ظل قانون المصارف و النقد و الائتمان رقم (1) لسنة 1993.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن محددات الدراسة تؤثر على الربحية، و على كفاءة أداء المصارف التجارية، فمثلاً وضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية في مصرف الوحدة، و تأتي هذه النتيجة متوافقة مع الأدب المحاسبي بأنه كلما كبر حجم المصرف و اتسعت دائرة نشاطه كلما أدى ذلك إلى تحقيق بعض الوفرة الاقتصادية، التي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة، و كذلك ازدياد تنوع العمليات التي يقوم بها، و بالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الحجم و الربحية، و لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من

المصرف التجاري و المصارف مجتمعة، مما يدل ذلك على انخفاض كفاءة إدارات المصارف في استغلال الأموال المستثمرة ، و عدم وجود فرص استثمار حقيقية في بعض المجالات.

كما كان من أهم توصياتها، التركيز على تطوير التكنولوجيا المصرفية، لرفع كفاءة عمليات التشغيل و تحسين الإنتاجية، و تحسين مستوى و سرعة تقديم الخدمة للعملاء، لزيادة الأرباح و أيضاً التركيز على فخامة المباني لجلب عملاء و مستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر.

أولاً: خطة و منهجية الدراسة

1- المقدمة

تميزت اقتصاديات كثير من دول العالم في الآونة الأخيرة ب بروز الأنشطة الخدمية، باعتبارها أداة محركة لعملية التنمية الاقتصادية، فظهرت عدة قطاعات كالسياحة و المؤسسات المصرفية و المالية، التي لعبت دوراً بارزاً في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي، فلا غرابة إذا قلنا بأن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل:- هونج كونج يتكون أساساً من أرباح المؤسسات المصرفية و المالية ذات القدرة التنافسية العالية في أدائها الوظيفي و تجاوزها للدور التقليدي المقتصر على الوساطة المالية (مسعود، 2002).

كما تميز الاقتصاد الليبي أيضاً خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي و بداية القرن الحالي بنجاحات بارزة و العديد من التطورات السريعة و المتلاحقة، نحو تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و الإسهام في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع القطاع العام، حيث قامت المصارف العامة في ليبيا بدور مهم في هذه التنمية من خلال جذب و تعبئة المدخرات المحلية و تمويل المشروعات العملاقة و المساهمة في البنية الأساسية (الكيلاني، 2004).

2- الدراسات السابقة :-

يوجد العديد من أدبيات البحث المرتبطة بموضوع محددات ربحية المصارف التجارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال:- هناك دراسات اهتمت بالعلاقة بين ربحية المصارف التجارية و حقوق أصحاب المشروع و هناك دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة بين ربحية المصارف التجارية و الهيكل المالي، و دراسات أخرى اهتمت بدراسة محددات ربحية المصارف التجارية سواء أكانت محددات داخلية أم خارجية؟

و قد هدفت دراسة (Bourke 1989) إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في اثنتي عشرة دولة في أوروبا و شمال أمريكا و استراليا، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف و بحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية، هذه العناصر اعتبرت داخلية و ذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بما يأتي: (نسب رأس المال، و السيولة، و سعر الفائدة، و تركز الودائع) و قد أظهرت

نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين نسب رأس المال و الربحية، كذلك وجود علاقة إيجابية ما بين نسب السيولة و الربحية، و وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة و الربحية، و كذلك أيضاً وجود علاقة إيجابية ما بين نسب تركز الودائع و الربحية.

أما دراسة (Berger,1995) فقد هدفت إلى فحص العلاقة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989) و استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، و قد قام أيضاً بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (1990-1992) و ذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في القوانين و الأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية، و من أهم النتائج التي توصل إليها:

- وجود علاقة موجبة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989).

- وجود علاقة سالبة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990-1992).

و من خلال هاتين النتيجةين توصل الباحث إلى صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الربحية و رأس المال و ذلك عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل (Optimal Level) في حين أن هناك علاقة سلبية بين الربحية و رأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل .

بينما دراسة (الراشدان، 1999 م) هدفت إلى تحديد و قياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، و قد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن السياسة النقدية و حالة الركود الاقتصادي بالإضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الأردنية لها دور كبير في انخفاض توظيفات تلك المصارف، على الرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك المصارف، حيث إن زيادة استخدام الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، و السبب في ذلك عدم مقدرة المصارف التجارية الأردنية على توظيف ودائعها بدرجة كافية تلائم الزيادة الكبيرة في تلك الودائع، و توصلت هذه الدراسة إلى أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفاً جداً، و ذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، و كذلك أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الأردنية كان ضعيفاً جداً، و ذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال، أما بالنسبة للسيولة النقدية فلم يكن لها تأثير إيجابي أو سلبي على ربحية هذه المصارف التجارية، كما أوضحت الدراسة أن لحجم المصرف تأثيراً كبيراً على ربحية المصارف التجارية.

أما دراسة (صيام و خريوش 2002م): فقد هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن و لتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية، و ذلك عن الفترة 1991-2000م وتحليلها إحصائياً، حيث تم دراسة سلوك المتغير و حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول و نسبة المديونية، و نسبة الفوائض النقدية، و السيولة النقدية، و مصاريف الدعاية و الإعلان، و عمر البنك لتحقيق ذلك بناءً على نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها :- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية و العوامل الآتية: حقوق الملكية، و نسبة المديونية، و الفوائض النقدية، و السيولة النقدية، و مصاريف الدعاية و الإعلان، و عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة و إجمالي الأصول و عمر البنك من جهة أخرى، و وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية و إجمالي الأصول فيها.

3- مشكلة الدراسة :-

تتميز المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال بثلاثة أهداف رئيسية تتهدي بها إدارات المصارف التجارية في تشكيل السياسات الخاصة بها، و تقديم القروض و الاستثمار في الأوراق المالية، حيث يتمثل الهدف الأول في تعظيم الربحية في الأجل الطويل، و هو ما يستهدفه الملاك بالدرجة الأولى، أما السيولة و الأمان فيستهدفها المديرون و يتحققان من خلال التشريعات و توجيهات المصرف المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، و تزيد من حافة الأمان، و من ثم تصبح السيولة و الأمان بمثابة قيود و ليست هدفاً، مقارنة بهدف الربحية (هندي، 2000) أما هدف الربحية فيتحقق من خلال كفاءة الأداء و جودة الخدمات المصرفية، فبمجرد أن تقدم المصارف التجارية نتائج كفاءتها في شكل تقارير مالية يمكن للباحث في مجال المصارف أن يحدد العوامل التي أثرت في هذه النتائج (الملكية، و الموقع، و التخصص، و الهيكل الصناعي، و بيئة الاقتصاد الكلي). و نظراً لأهمية تحديد العوامل التي أثرت في كفاءة أداء المصارف التجارية، قامت العديد من الدراسات المختلفة في دول العالم منذ عدة عقود بدراسة و تحليل محددات أداء المصرف التجاري، و ذلك باستخدام نموذج اقتصادي وحيد المعادلة يتم فيه إدراج المحددات المحتملة على أنها مؤشرات لتدني الربحية في المصارف التجارية (Sologoub, 2006)، حيث توصلت نتائج الدراسات السابقة إلى أن نسبة كفاية رأس المال، و المصاريف العامة، و نوعية القروض، و مخاطر هامش الفائدة، و تكلفة الودائع، و تركيبة و حجم الأصول، لديها تأثيرات جوهرية و ذات دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية، كما لم تقدم نتائج البحوث الميدانية السابقة أي دليل قاطع عن العلاقة بين النمو الاقتصادي و المؤشرات المالية للمصارف التجارية. و على الرغم من أن المصارف التجارية الليبية تعاني من تدني رؤوس أموالها مقارنة بإجمالي الأصول و تدني أرباحها السنوية (الكيلاني، 2004)، فلم تتعرض الدراسات السابقة على حد علم الباحثان إلى تحديد المحددات التي أدت إلى تدني الأرباح السنوية للمصارف التجارية الليبية، بعد دراسة الأدب المتعلق بموضوع محددات الربحية في المصارف التجارية و استعراض الدراسات السابقة و ما توصلت إليه من نتائج، نجد أن هذه النتائج قد تختلف من دولة إلى أخرى، إذ منها ما أظهرته الدراسات السابقة بأنه محدد هام و منها ما هو غير مهم أو قليل الأهمية في تفسير التغير في ربحية المصارف، فالنظم المصرفية حول العالم تختلف إلى حد كبير في الحجم و العمل، و تعمل في بيئات اقتصادية مختلفة و تشريعات قانونية مختلفة، و لهذا لا يتوقع بأن تكون النتائج التجريبية نفسها بين البلدان.

لذلك تبلور لدى الباحثين السؤال الرئيسي الآتي :-

" ما هي محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية ؟"

و سيتم الإجابة عن السؤال الرئيسي السابق ذكره من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :-

- 1- هل مخاطر رأس المال تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 2- هل مخاطر هامش الفائدة تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 3- هل تكلفة الودائع تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 4- هل نوعية القروض تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 5- هل الرافعة المالية تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 6- هل حجم و تركيبة الأصول تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 7- هل النشاطات خارج الميزانية العمومية و تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟

4- أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:-

- (1) التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية .
- (2) تفسير سلوك محددات الربحية، و ما لها من أثر على ربحية المصارف التجارية الليبية، مما يمكن تلك المصارف من إدارة أموالها بصورة أفضل، تعتمد على تقديرات رقمية محددة بمعاملات ثقة معينة، مما يرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف.
- (3) الخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي.

أهمية الدراسة :-

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة و ذلك للأسباب الآتية :-

- 1- قلة الأبحاث في مجال دراسة محددات الربحية المصارف التجارية على حد علم الباحثين، و توجيه اهتمام الباحثين للقيام بالأبحاث و الدراسات ذات الصلة.
- 2- إن المصارف التجارية بحاجة إلى التعرف على محددات الربحية التي تساعد في تطوير أدائها بأسلوب يمكنها من تقديم خدماتها بكفاءة و فاعلية، و الرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف التجارية.
- 3- تلبية حاجة العديد من فئات المجتمع إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية، كون الربحية دليلاً على كفاءة إدارة المصرف و مؤشراً إيجابياً للعملاء، و موضع ثقة للجهات الرسمية.

5- فرضيات الدراسة :-

- بناء على ما ورد في مقدمة الدراسة و السؤال الرئيسي المطروح في مشكلة الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:-
- الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية.
 - الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و بين الربحية.
 - الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و بين الربحية.

- الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و الربحية.
- الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و الربحية.
- الفرضية السادسة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و الربحية.
- الفرضية السابعة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و الربحية.
- الفرضية الثامنة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و الربحية.
- الفرضية التاسعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية العمومية و الربحية.

6- منهجية الدراسة:-

أ- منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة :-

نظراً لكون الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين عدة متغيرات فسوف يتم إتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، و قد اتبعت الدراسة هذا المنهج من خلال إتباع الخطوات التالية:-

1. مراجعة أدبيات الدراسة، للتعرف على محددات الربحية في المصارف التجارية بصفة عامة.
2. تكوين الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework) من خلال الاعتماد على أدبياتها لتحديد المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية بصفة عامة.
3. دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية في الدولة الليبية، أي بمعنى آخر صيغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية).
4. استخدام المصادر المتاحة مثل القوائم المالية كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، و تصنيفها و تبويبها و تحليلها و صيغة النتائج (الاستنتاجات العملية).

ب- مجتمع الدراسة و عينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة و ذات الملكية الخاصة و هي كما يلي:-
 " مصرف الوحدة، و مصرف الأمة، و مصرف الصحاري، و مصرف الجمهورية، و مصرف التجاري الوطني، و مصرف السرايا، و مصرف المتوسط، و المصرف المتحد، و مصرف التجاري العربي، و المصارف المملوكة للقطاع الخاص (مصرف التجارة و التنمية، و مصرف الأمان، و مصرف الإجماع العربي، و مصرف الوفاء، و مصرف الواحة هذا مملوك لمصرف الساحل و الصحراء).

أما عينة الدراسة:-

تتكون من المصارف التجارية ذات الملكية العامة، و نظراً لصعوبة تبني أسلوب المسح الشامل لكل مفردات المجتمع، فقد اقتصرت الدراسة على مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني، لتمييزها بالانتشار الجغرافي بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية ذي الملكية الخاصة لتمييز نشاطه، و قد تم استبعاد المصارف التجارية الأخرى لصعوبة الحصول علي البيانات المالية التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة.

ج- وسائل جمع البيانات :-

تم جمع البيانات من المصادر المتاحة مثل القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية (مجتمع الدراسة)، كذلك التقارير المالية السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من (2000م-2010م).

د- معالجة البيانات و تحليلها :-

تم معالجة البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) في اختيار فرضيات الدراسة و ذلك من خلال التركيز على ما يأتي :-

تحليل التباين :- و ذلك للتأكد من وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.
تحليل الانحدار المتعدد:- و ذلك باستخدام أسلوب (Step Wise Regression) و ذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على ظاهرة الدراسة.

معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation):- و ذلك للتعرف على اتجاه العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

حدود و نطاق الدراسة:-

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية من المصارف التجارية ذات الملكية العامة و هي:- (المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة) بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية، و ذلك عن الفترة من (2000 – 2010)، لغرض معرفة محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، و ذلك في ظل قانون المصارف و النقد و الائتمان (1) لسنة 1993.

7- متغيرات الدراسة :-

للقيام بهذه الدراسة يتطلب الأمر تحديد المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و عند تحديد هذه المتغيرات يتم مراعاة أن تكون ملائمة للغرض المطلوب تحديده (محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية).

أولا المتغير التابع : و يتمثل هذا المتغير في ربحية المصارف التجارية المقاسة بمعدل العائد على الاستثمار، حيث تمثل هذه النسبة مدى نجاح المصرف التجاري في توظيف أمواله.

ثانياً المتغيرات المستقلة : و تتمثل هذه المتغيرات في ما يأتي:

- 1- حجم المصرف التجاري مقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف في سنة معينة.
- 2- تركيبة الأصول مقاسه بالوزن النسبي للأصول في الميزانية العمومية.
- 3- نوعية القروض مقاسه بنسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض.
- 4- مخاطر رأس المال مقاسه بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.

- 5- الرافعة المالية مقاسه بإجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.
- 6- مخاطر هامش الفائدة مقاسه بحجم الفوائد المقبوضة إلى حجم الفوائد المدفوعة.
- 8- تكلفة الودائع مقاسه بحجم الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الودائع.
- 9- نشاطات خارج الميزانية مقاسه بنسبة صافي الدخل من الرسوم و العمولات إلى إجمالي الأصول.

ثانيا: – الإطار النظري للدراسة

1- الجهاز المصرفي في ليبيا

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من مصرف مركزي واحد و مصارف تجارية متعددة و مصارف متخصصة، و يعد تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، و الرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء و المجتمع وفقاً لنظامها و مدى حاجات الاقتصاد القومي لنوع معين منها (عبدالله،1998) و يحتل المصرف المركزي بحكم وظائفه و علاقته بالسياسة الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز، أما المصارف التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض، متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني و مرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي و التمويلي (شيعه،1985)، أما هيكل الجهاز المصرفي فيتكون من الجهاز المصرفي بالإضافة إلى القانون و العرف و التقاليد المالية و المصرفية التي تشكل الإطار الحركي، و تقوم من خلالها بأداء الوظائف التي يتطلبها النشاط الاقتصادي في المجتمع، و انطلاقاً من الدور المهم الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز النمو الاقتصادي فقد أولت السلطات النقدية و المصرفية في الدول العربية اهتماماً متزايداً لتطوير و إصلاح و تحرير قطاعها المصرفية، بحيث أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية و الهيكلية و قدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح الجهاز المصرفي، نظراً لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد و تحقيق الاستقرار (شاكرا،2000)، كما أبرزت بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة: (Fries, and Ta Ci-2002) حقيقة مفادها " أن عملية الإصلاح المالي لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف، و إن إصلاح الجهاز يعد شرطاً ضرورياً لتطوير و تعميق قدرة هذا الجهاز في المجتمع.

2- واقع الجهاز المصرفي في ليبيا:

شهد الجهاز المصرفي الليبي تغييرات كثيرة أوائل السبعينات من القرن الماضي، و ذلك تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة، فصدرت قرارات التلييب و الدمج و التأميم التي نتج عنها جهاز مصرفي يتكون من مصرف ليبيا المركزي و ثلاثة مصارف متخصصة هي:- (المصرف الزراعي، و مصرف الادخار و الاستثمار العقاري، و مصرف التنمية)، و خمسة مصارف تجارية فقط هي:- (مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني، و مصرف الجمهورية، و مصرف الأمة، و مصرف الصحاري) منها ثلاثة مصارف يمتلكها مصرف ليبيا المركزي (المصرف التجاري الوطني، و مصرف الجمهورية، و مصرف الأمة)، أما ملكية مصرف ليبيا المركزي لباقي المصارف فكانت (87% من مصرف الوحدة، و 70% مصرف الصحاري) و النسب الباقية مملوكة للقطاع الخاص. و قد أدي تأميم المصارف إلى تكريس الوضع الاحتكاري للمصارف، و جعلها كما لو كانت مصرفاً واحداً، كما مكن هذا الوضع

مصرف ليبيا المركزي من أن يصدر تعليماته لهذه المصارف بشكل مباشر، بوصفها إحدى إدارته، و جعله في غنى عن استخدام أي من الوسائل النقدية المعروفة، كما حدد للمصارف حجم الائتمان و نوعه و تكلفته، و قد أدى هذا الوضع إلى تعطيل القدرات الكامنة لإدارات المصارف و حرمانها من اتخاذ مبادرات نابعة من وجهة نظر المصرف الذاتية (عبدالسلام، 2004). و استمر الوضع المصرفي على الساحة الليبية خلال فترة السبعينيات و الثمانينات من القرن الماضي دون تغيرات تذكر على هيكل الجهاز المصرفي، و كانت المصارف التجارية السابق ذكرها هي المصارف الوحيدة العاملة في الساحة الليبية.

و من أجل مواكبة الأحداث و المستجدات على الساحة المحلية و الدولية، فقد اتخذت الدولة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي العديد من الإصلاحات النقدية و المالية، و أصدرت العديد من التشريعات القانونية، من أجل الرفع من كفاءة و قدرة الاقتصاد الليبي و تحسين البيئة الاستثمارية و إبراز دور القطاع الأهلي و الخاص، و من أهم هذه التشريعات القانون رقم (9) لسنة 1992، الذي سمح بتأسيس المصارف الأهلية و الخاصة، و قانون المصارف و النقد و الائتمان رقم (1) لسنة 1993، الذي أحدث العديد من الإصلاحات التي تحتم على المصارف التجارية ضرورة تطوير خدماتها و استحداث خدمات جديدة بما يلي متطلبات العملاء، و كذلك القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا، وفقاً لضوابط و شروط يقبلها الطرفان (مسعود، 2003)، و في مجال التوسع في نشر الخدمات المصرفية برز على الساحة الليبية العديد من المؤسسات المالية المتمثلة في المصارف الأهلية و الخاصة، حيث تمت الموافقة علي تأسيس و إنشاء خمس مصارف تجارية خاصة و هي: " مصرف التجارة و التنمية، و مصرف الأمان، و مصرف الوفاء و مصرف الشاطئ، و مصرف الإجماع العربي " (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس و الأربعين، 2002).

المصارف التجارية:

تلعب المصارف التجارية في ليبيا دورها المهم في التنمية الاقتصادية، من حيث تهيئة الأموال و ضخها في مجالات استثمارية متعددة تسهم بشكل أو بآخر في تنمية و تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، و المساهمة في البنية الأساسية للاقتصاد الليبي. و تتميز هذه المصارف بانتشارها الجغرافي الأوسع على مستوى البلاد، حيث يبلغ عدد فروع و وكالات المصارف التجارية حوالي 301 فرعاً و وكالة منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، و تستحوذ هذه المصارف على حوالي 90% من حصة السوق من إجمالي الودائع المجمعة لدى هذه المصارف (بن قداره، 2007). و بدورها تقوم هذه المصارف بتقديم العديد من القروض و التسهيلات الائتمانية إلى المؤسسات و شركات القطاع العام، كما أنها تقدم بعض الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي للعديد من شرائح المجتمع المختلفة و تسهم في تمويل خطط التنمية إلى جانب المصارف المتخصصة، و إنشاء أو المساهمة في الشركات و المشاريع الاقتصادية وفقاً للقواعد المقررة حسب القوانين الصادرة بشأنها و تقديم خدمات الإيجار التمويلي الذي نص عليه قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 في المادة (65) منه، على اعتبار أن الإيجار التمويلي كأحد الأنشطة المتاحة ضمن العمليات المصرفية، و بذلك فإن المصارف التجارية في ليبيا تقوم بتقديم خدمات تختلف اختلافاً جوهرياً عن الوظائف التقليدية للمصارف التجارية الأخرى فهي بذلك تقترب من مفهوم المصارف الشاملة (الحاجي، 2006).

3- ربحية المصارف التجارية:

تسعى منشآت الأعمال التي من بينها المصارف التجارية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للملاك، و يشير وبتشك و آخرون (نقلا عن هندي 1993)، إلى أن المتغير الأساسي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي هو ضرورة تحقيق ملاك المصرف لأرباح مجزية، و يبرون ذلك بأن التشريعات في كافة الدول لا تسمح بإنشاء مصرف جديد، إلا إذا كان هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود فرصة جيدة لتحقيق عائد ملائم للملاك، يضمن بقاءهم على استثماراتهم فيه، فانخفاض العائد على حقوق الملكية من شأنه أن يترك أثرا عكسياً على القيمة السوقية للسهم معلناً عن احتمال تعرض المصرف للتصفية أو ربما الإفلاس، كما أن من المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليون و كذلك مستخدمي القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فهي تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، التي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم (هندي، 1993).

4- أهمية الربحية في المصارف التجارية:-

يمكن إبراز أهمية الربح بصفة عامة من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية، حيث يستخدم الربح في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات المنشآت، كذلك يستخدم معياراً أساسياً عند تقدير توزيعات الأرباح، كما يعد الربح هو الأساس في تحديد ضريبة الدخل، بالإضافة إلى ذلك تعتمد هيئة الرقابة في الدولة على الربح كمعيار أساسي لتقدير مدى عدالة و معقولية الأسعار التي تحددها منشآت الأعمال لمنتجاتها أو خدماتها (حجازي، 2000).

كما يمكن إبراز أهمية الربحية في المصارف التجارية من خلال الهدف الرئيسي للمصارف التجارية المتعارف عليها دولياً، و هو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار القيود التي تواجهها المصارف، كما نجد أن لربحية المصارف التجارية أهمية مختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع، فمساهمي المصرف يهتمون بالربحية، لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر و يستفيد مودعي المصارف من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي و سليم عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة و غير المقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم، و كذلك المقترضون من المصارف يستفيدون من أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة و حتى فئات المجتمع التي لا تتعامل مباشرة مع المصارف، قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباح إلى تثبيت سلامة القطاع المصرفي و ضمان الودائع و توفير التسليف و الائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي؛ بمعنى أن للربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل (باشا، 1987).

5- محددات الربحية في المصارف التجارية

إن تطوير و تحديث المصارف التجارية و تحسين مستوى خدماتها، لا يتحقق إلا من خلال تنمية و تحسين ربحيتها، التي هي من دون شك تمثل حجر الأساس لتنمية حقوق الملاك، و هي في الوقت نفسه الوقود الضروري و اللازم لمواصلة مسيرتها، و إثبات وجودها في بيئة مملوءة بالعوامل المتشابكة و المتضاربة أحياناً، و لا يكون البقاء فيها إلا للأقوى، و هذه القوة تنبع من إثبات الوجود

الذي يتحقق من خلال استخدام الأساليب العلمية المدروسة و مواكبة المستجدات كافة (مسعود،2002)، لذلك فإن الأمر يتطلب إعادة الهيكلة لهذه المصارف و تحديد المحددات التي أدت إلى تديني ربحيتها لتفاديها و وضع الحلول الملائمة لها.

و يمكن تعريف محددات الربحية بأنها عبارة عن:-"القيود المؤثرة بشكل رئيسي بقرارات و أهداف إدارة المصرف، التي تهتم بصياغة و تعديل و تنفيذ بعض القرارات و التصرفات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوب في تحقيقها، على مستوى المؤسسة ككل " و مثل هذه النتائج يمكن بلورتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي تحسين الربحية و تحقيق معدلات نمو متزايدة و كذلك زيادة القدرة على البقاء من خلال تعزيز المركز التنافسي"(الحسيني،2009).

أولاً: درجة التركز المصرفي (حجم المصرف) :-

يعد زيادة حجم المشروعات و تركيز الإنتاج من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، و لم يخرج النشاط المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي، فقد تميز النشاط المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات المصرفية بما أسفر عنه العمل من تمتع المصارف الكبرى، بمميزات مهمة في مزاولة أعمالها لا يتسنى تحقيقها للمصارف ذات الحجم الصغير، و من بين هذه المميزات سهولة تجميع الأموال، نظراً لما يترتب على ضخامة حجم المؤسسة من بعث الثقة في نفوس العملاء و زيادة مقدرتها، على توفير التسهيلات الملائمة للعملاء و الأفراد و المشروعات الصناعية و التجارية الكبيرة، التي لا يمكن أن تجد حاجتها من الائتمان إلا عند المصارف الكبيرة و بخاصة إذا تدخل المشرع و وضع قيوداً كمية على الائتمان الذي تقدمه المصارف، كأن يكون حجم الائتمان الذي يستطيع أن يحصل عليه العميل الواحد يمثل نسبة معينة من رأسمال المصرف مقدم الائتمان (حشيش،2004)، يضاف إلى ذلك بأن حجم المصرف يستخدم في الأدب بشكل عام كمتغير يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية و توزيع المخاطر.

ثانياً: تركيبة الأصول في المصارف :

تمثل تركيبة الأصول خلاصة الطريقة التي تمت بها عملية توظيف الأموال، فالمصارف التجارية تعمل كغيرها من المشروعات الاقتصادية على تحقيق أقصى عائد ممكن في إطار القيود المفروضة عليها و هما:- السيولة و الأمان المصرفي، حيث تقوم السياسة الاستثمارية لأي مصرف على عملية اختيار أفضل تركيبة للأصول التي تعطي أكبر عائد ممكن عند نفس الدرجة من المخاطر (محيسن،2001)، فالأموال المتاحة للمصارف التجارية هي أموال الغير، لذا تقوم إدارة المصارف بمراعاة عدم تعرضها لأي مخاطر، و ذلك بتنوع الموارد المتاحة لديها بين المجموعات المختلفة من الأصول.

ثالثاً: مخاطر رأس المال:-

تعكس مخاطر رأس المال درجة الرفع المالي التي يستخدمها المصرف، فرأس مال المصرف (أو حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأول)، ضد الخسائر التي قد يتعرض لها، و لذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية و درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول المصرف، و تجدر الإشارة أن رأس مال المصرف التجاري يتسم بالصغر، مما يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر

عن ذلك، فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين، مما يعني في النهاية إفلاس المصرف، و هو ما يمتد أثره للنظام المصرفي كله (هندي، 1993)، عند الحديث عن رأس المال المصرفي فإن العديد من المصطلحات مثل:- الكفاية و الملائمة و المتانة يكون لها نفس المعنى، و هو قدرة رأس مال المصرف علي مواجهة مسحوبات المودعين و الدفعات للدائنين في الإعسار أو التصفية، فكفاية رأس المال هي التي تحدد في نهاية الأمر إلي أي مدى تستطيع المؤسسة المالية أن تتغلب علي المشاكل المالية، لذلك فمن المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في حسابها أهم المخاطر المالية التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول المصرف (بادي و آخرون، 2007).

رابعاً : تكلفة الودائع المصرفية:

تمثل الودائع بأنواعها الجزء الكبير من موارد المصارف التجارية، فهذه الودائع تشكل الموارد التي تمارس بها المصارف نشاطها، و ما رأس المال "حقوق الملكية" إلا سندا لهذه الموارد، و بالنظر إلى مكونات مجموع موارد المصارف نجد أن الودائع تحت الطلب تحتل المرتبة الأولى كمورد مالي للمصارف، و من الخصائص الرئيسية لهذا النوع أن إيداعاتها لا ترتبط بفترة زمنية معينة، "يمكن سحبها في أي وقت بدون الحاجة إلى إخطار المصرف بعملية السحب كما أنها لا تدر أي عائد على مالكيها" (الدليمي، 1998) و بما أن الودائع تحت الطلب قابلة للسحب في أي وقت دون إخطار مسبق من المودعين، و لا يمكن تأجيل سدادها من قبل المصرف، و أن استخدامها في عمليات الإقراض و الاستثمار لها مخاطر كبيرة بالنسبة للمصارف، حتى يمكن للمصارف تحديد النسبة التي يمكن استخدامها في التوظيف عليها دراسة طبيعة الودائع التي لديها و سلوك العملاء في السحب و الإيداع، أما بالنسبة للودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخار فهي تحتل المرتبة الثانية كمورد مالي للمصرف، و تختلف عن الودائع تحت الطلب في كل من إجراءات إيداعها و سحبها، و من الخصائص الرئيسية لهذا النوع بالإضافة إلى أن إيداعها يرتبط بفترة زمنية و أنها تدر عائداً على مالكيها (عبدالله، 1998)، كما نجد أن المصارف التجارية عادة تفضل في تركيبة الودائع (الودائع الزمنية)، و بخاصة إذا كان حجمها كبيراً و مدة بقائها طويلة نسبياً، حتى يمكن استخدامها في عمليات الإقراض و الاستثمار، لذا فهي تمنح عليها فوائد عالية و في حالة عدم تمكن المصرف من استغلال ودايعها بشكل مريح، فإنها تسعى للتخلص منها بتخفيض الفوائد الممنوحة أو بأخذ مبالغ معينة من الودائع لقاء قبولها (رمضان، 2006).

خامساً : الرافعة المالية :-

من المعروف أن الرفع المالي (المديونية / الأصول) في المصارف التجارية أكبر منه في المشروعات الأخرى، ذلك لأنها تقوم بعملياتها بالاعتماد على أموال الغير، إذ لا تتجاوز حجم حقوق الملكية في المصارف عادة نسبة (7%)، مما يعني ذلك أن نسبة (93%) من أصول المصرف التجاري تمول عن طريق أموال الغير من المودعين و الدائنين، حيث تمول الودائع ما يقارب من (85%) من أصول المصرف التجاري، لذا يقال إن المصارف التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي (البديري، 2000)، فالرفع المالي أو كما يطلق عليه أحياناً بمصطلح المتاجرة بالملكية يقصد بها استخدام (تشغيل و استثمار) أموال الغير ذات التكلفة الثابتة أو ذات الحد الأقصى الثابت المنخفض إلى جانب أموال الملكية العادية، لتحقيق ربح كلي أعلى من سعر الفائدة و من معدل التوزيعات

على الأسهم الممتازة، مما يؤدي لرفع معدل عائد حملة الأسهم العادية الذين يحصلون على كل ما يتبقى من الربح، و يتأثر العائد الذي يحصل عليه الملاك كما تتأثر درجة المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد بدرجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة (درجة الرفع المالي)، فمن وجهة نظر العائد، يترتب اعتماد المنشأة على الودائع و القروض زيادة في العائد المتاح للملاك نظراً لانخفاض تكلفتها إلى جانب ما يتولد عنها من وفورات ضريبية تسهم في تخفيض تكلفة الأموال، و على العكس من ذلك فإن اعتماد المنشأة على الأسهم الممتازة لا يتولد عنه وفورات ضريبية، لأن التوزيعات المدفوعة إلى حملة هذه الأسهم لا يعد من الأعباء التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة و من ثم لا يتولد عنه وفورات ضريبية، إلى جانب أن تكلفة الأسهم الممتازة عادة ما تكون أعلى من تكلفة الودائع و تكلفة الاقتراض، بسبب التباين في حجم المخاطر التي يتعرض لها مصدر التمويل أما من وجهة نظر المخاطر، فإن الاعتماد على أي من مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة يترتب عليه زيادة في تقلب عائد السهم العادي، فكلما زاد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة، أدى إلى تغيير معين في صافي ربح العمليات إلى تغيير أكبر في ربح السهم العادي، أي تغيير أكبر في صافي الربح المتاح للملاك و العكس صحيح، و هذا ما يعرف بظاهرة الرفع المالي (هندي، 1998) يتضح مما سبق إن اعتماد المصارف على تمويل استثماراتها من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما يتجمع لديه من أموال، و الجدير بالذكر أن الهدف من تحليل الرفع المالي لأي منشأة هو التأكد ما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق أرباح تفوق تكلفة الأموال المقترضة.

سادساً:- مخاطر هامش الفائدة:

تتعرض المصارف لخطر هامش الفائدة عندما تكون الأصول أو بعض عناصرها مثل القروض و الأصول الأخرى أكثر حساسية لسعر الفائدة عن حساسية عناصر الخصوم، مثل الودائع و الأموال المقترضة الأخرى و المؤشر الذي يدل على حساسية هامش الفائدة هو "نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة لسعر الفائدة"، و يمكن تعرف حساسية سعر الفائدة بأنها عبارة عن "درجة تقلب أسعار الفائدة على الأصول و الخصوم بما يتوافق مع تقلبات تلك الأسعار في السوق، أي بما ينسجم و الاتجاهات السائدة و لذلك فلو تم تحليل الأصول و الخصوم في أية نقطة زمنية فإن إدارة المصرف تستطيع تحديد درجة (عدم التوازن)، بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة مع الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، و يمكن تصنيف أصول و خصوم المصرف من حيث حساسيتها (عدم حساسيتها) للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة بالسوق على النحو التالي:- (مطاوع، 2001).

جدول رقم (1) أصول و خصوم حساسة و غير حساسة لسعر الفائدة

أصول و خصوم حساسة لسعر الفائدة	أصول و خصوم حساسة لسعر الفائدة
أصول غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) النقدية بالمصرف و المصارف الأخرى. (ب) القروض طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة. (ج) الأوراق المالية طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة.	أصول حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) الأوراق المالية الحكومية و غير الحكومية قصيرة الأجل و بسعر فائدة ثابت. (ب) القروض قصيرة الأجل التي يمنحها المصرف لعملائه

<p>(د) الأصول الثابتة مثل الآلات و المباني.</p> <p>خصوم غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).</p> <p>(ب) الودائع طويلة الأجل ذات فائدة ثابتة مثل ودايع التوفير.</p> <p>(ج) رأس المال الذي يتم الحصول عليه عن طريق حقوق الملكية.</p>	<p>بسر فائدة ثابت.</p> <p>(ج) القروض ذات سعر الفائدة المتغير التي يمنحها المصرف لعملائه.</p> <p>(د) الاستثمارات في أوراق مالية ذات معدل متغير للعائد.</p> <p>خصوم حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) القروض قصيرة الأجل من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى بسعر فائدة ثابت.</p> <p>(ب) ودايع التوفير قصيرة الأجل بسعر فائدة ثابت.</p> <p>(ج) الودائع التي يتغير سعر الفائدة لها بصورة دورية و تعرف هذه الودائع بودائع سوق النقد.</p> <p>(د) الودائع طويلة الأجل ذات الفائدة المتغيرة.</p>
--	--

سابعاً: بنود خارج الميزانية Off Balance Sheet

مما لا شك فيه من الناحية المحاسبية أن جميع العناصر التي تظهر داخل ميزانية المصرف التجاري هي وليدة لحركة مالية، فكل أصل و خصم في ميزانية المصرف هي عبارة عن التزام مالي فعلي على المصرف التجاري أو التزام مالي فعلي لصالح المصرف التجاري، بالإضافة إلى هذه العناصر توجد بعض البنود الإضافية التي لا تشكل أي التزام فعلي لصالح المصرف التجاري، و بالتالي لا يمكن ضمها داخل الميزانية (العبد المالك، 2006) و لكن هذه البنود قد تكون سبباً رئيسياً في توقع أحداث أو تحمل التزامات تزيد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، و نظراً لأن الكثير من قيمة التزامات المصارف عن الأحداث غير المتوقعة أكبر منها في حالة الأنشطة الأخرى، لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية للمصارف في حاجة إلى التعرف على هذه الالتزامات أو التعهدات، و بصفة عامة الالتزامات التي لا يحتمل الرجوع عنها حتى يطمئنوا على موقف السيولة في المصرف، و مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته و إمكانية تحمله للخسائر المتوقعة (أبوطالب، 1992)، لهذا السبب تم الإفصاح عن هذه البنود ضمن التقرير السنوي كبنود خارج الميزانية.

و بالتالي البنود خارج الميزانية هي عبارة عن "تعهدات تعاقدية لا تمثل دفعا نقديا مباشرا على المصرف التجاري إلا أنها تشكل تأثيرا مباشرا على القيمة الكلية للمصرف التجاري".

و تتكون البنود خارج الميزانية من بندين أساسيين هما: - (غانم، 2000)

- منتجات إقراضية مثل "خطابات الضمان، و الاعتمادات المستندية، و الالتزامات الائتمانية أي التعهد الفرضي"

- منتجات المشتقات مثل "العقود المستقبلية و الخيارات و المبادلات".

(أ) المنتجات الإقراضية

1- خطابات الضمان Letters Of Guarantee

يمثل خطاب الضمان التزاماً من جانب المصرف يتم إصداره بناء على طلب أحد عملاء المصرف، الذي بمقتضاه يتعهد المصرف بسداد مبلغ معين للمستفيد (طرف ثالث)، و ذلك في حالة فشل العميل (طالب الخطاب) في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث. إن القيام بإصدار خطابات الضمان مثل معظم العمليات المصرفية الأخرى عمل مريح إذا أحسن أداءه و إلا فقد يلحق بالمصرف خسائر فادحة، و تعود أهمية خطاب الضمان إلى أنه يعد بمثابة استخدام الجدارة الائتمانية للمصرف و قوة مركزه المالي كضمان لقيام العميل (طالب الخطاب) بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث (المستفيد)، و ذلك مقابل عمولة يتقاضاها المصرف من العميل طالب الخطاب، فهي لا تؤدي لخروج النقود خارج المصرف التجاري بل يكتفي المصرف التجاري بالتوقيع علي هذه الخطابات، إلا أن هذا لا يعني أنه على المصرف التوسع في الاستثمار في الخطابات من منطلق أنها لا تكلف لها سوى التوقيع، فالحقيقة أن العميل قد يفشل بالوفاء بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة مما يترتب على المصرف القيام بدفع قيمة هذا الضمان (العبد المالك، 2006).

2- الاعتمادات المستندية . Documentary Credit

ظهرت الحاجة إلى الاعتماد المستندي أساساً من خلال عمليات التجارة الدولية حيث كان يقوم المصدر و المستورد بعملية التجارة دون ضمان كل منهما للآخر، فالمستورد يخشى أن يدفع قيمة البضاعة دون أن يحصل عليها، و كذلك الأمر للمصدر الذي يخشى أن يرسل بضاعته دون أن يحصل على قيمتها، و قد كانت هذه المشكلة واضحة بشكل جلي بين الدول الأوروبية و مستعمراتها، الأمر الذي دفعها إلى تأسيس غرفة التجارة الدولية التي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم و توحيد الأحكام و الأعراف المتعلقة بالاعتمادات المستندية (العبد المالك، 2006).

بالتالي يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه:- عبارة عن " ترتيب مصرفي بين مصرفين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب، تعمل فيه المصارف مصدرة الاعتمادات المستندية بناء على تعليمات عملائها، و تلتزم بموجبة المصارف القابلة له و المتداخلة فيه بالدفع إلى المستفيدين من هذه الاعتمادات، مقابل مستندات شحن أو مستندات تنفيذ أو أداء خدمات منصوص عليها بالاعتمادات، و مطابقة تماماً لشروطها أو قبول كمبيالات مستنديه مرتبطة بهذه الاعتمادات أو تداول مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات " (العبد المالك، 2006)، و يمثل الاعتماد المستندي مصدر دخل للمصارف من جراء العمولات التي تتقاضاها و التأمينات التي تأخذها فتشكل مصدراً تمويلياً لا بأس به كما أنها توظف هذه التأمينات فتحصل على عوائد من جراء ذلك بالإضافة إلى مساهمة هذه التأمينات في زيادة سيولة هذه المصارف (رمضان، 2006).

3- الالتزامات الائتمانية - Credit Commitments

و هي عبارة عن تعهد من جانب المصرف بتزويد أحد العملاء (شركة معينة) بمبالغ معينة على شكل قروض خلال فترة زمنية قادمة، و ذلك بناء على طلب العميل، و يتقاضى المصرف من العميل عمولة معينة عن إصدار هذه التعهدات كما يتقاضى أيضا أسعار الفائدة على المبالغ التي يتم إقراضها بالفعل بموجب هذا التعهد، و يخلق هذا التعهد التزاماً على المصرف يجب الوفاء به مستقبلاً بغض النظر عن مستوى السيولة التي يتمتع بها المصرف في ذلك الوقت، و يعني ذلك أن الموافقة على الدخول في هذه الاتفاقات الائتمانية يعرض المصرف لمخاطر مستقبلية يجب دراستها و تقييمها قبل الدخول في تلك الاتفاقات (أبو زعيتر، 2006).

(ب) منتجات المشتقات:-

أو كما يطلق عليها عقود المشتقات التي يمكن تعريفها بأنها "عقود فرعية تبني أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية) لينشأ عن تلك العقود أدوات استثمارية مشتقة (مطر، 1999)، و تعد هذه العقود من أهم ما أنتجه الفكر المالي الحديث، و تتخذ هذه المشتقات العديد من الأنواع في الأسواق المالية أهمها عقود التغطية التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:- (الحاسي، 2004).

(1)- عقود تغطية الديون مقابل عملات أجنبية (عقود تغطية المدينين و الدائنين):-

يمثل العقد الأجل نوع من الاتفاقيات التي تتم بين المصرف و أحد العملاء يتم بمقتضاها الاتفاق بين الطرفين على تبادل عملة معينة مقابل عملة أخرى في تاريخ لاحق، و ذلك طبقاً لسعر صرف يتم الاتفاق عليه عند توقيع الاتفاق، و نظراً لاحتمال اختلاف أسعار الصرف الفعلية التي من المتوقع أن تسود بالأسواق عن السعر الذي تم تحديده مسبقاً في اتفاق العقد (الأجل)، فإن ذلك يعرض المصرف لمخاطر كثيرة فقد يلتزم المصرف بموجب عقد أجل ببيع مقدار معين متفق عليه عند توقيع العقد الأجل، و عند حلول تاريخ العقد الأجل قد ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقدرة بالعملة المحلية، مما يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف خسائر عن الفرق في سعر الصرف و العكس صحيح.

(2)- عقود تغطية التزام بتوريد بضاعة بعملة أجنبية.

و هي عبارة عن:- " التزام قانوني متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم للآخر (أو يستلم منه) و بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان محدد و زمان محدد و بموجب سعر محدد"، لاحظ أن المبدأ الأساسي لهذه العقود أن يتم تسليم الأصل في وقت مستقبلي.

و للفرقة بين هذين النوعين من العقود فإن عقد التغطية يعد عقد تغطية التزام محدد بتوريد بضاعة إذا توافرت فيه الشروط الآتية:-

- إن مدة عقد التغطية تبدأ من تاريخ التعاقد على الشراء أو البيع و حتى وصول البضاعة.
- إن العملة المتفق على شرائها أو بيعها هي نفس العملة المستخدمة في عقد الشراء أو البيع.
- إن عقد التغطية غير قابل للإلغاء.

مما سبق يتضح أن البنود خارج الميزانية المذكورة يؤثر كل منها على المركز المالي للمصرف خلال الفترة القادمة، مما يتطلب الأمر ضرورة الإفصاح عن دخول المصرف طرفاً (أو وسيطاً) في تلك الاتفاقات لما لهذه المعلومات من أهمية خاصة لدى المستثمرين.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة

1- مجتمع و أسلوب الدراسة

مقدمة:-

يتناول هذا الجانب الأسلوب التطبيقي المتبع في الدراسة من حيث مجتمع و عينة الدراسة، و محتويات و أسلوب جمع البيانات و أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية التي تتكون من عشرة مصارف تجارية بالإضافة إلى المصارف الأهلية "مصرف الجمهورية، و المصرف التجاري الوطني، و مصرف الوحدة، و مصرف الصحاري، و مصرف الأمة، و مصرف التجارة و التنمية، و مصرف الأمان للتجارة و الاستثمار، و مصرف الوفاء، مصرف الإجماع العربي، و المصارف الأهلية". أما عينة الدراسة فتتكون من المصارف التجارية ذات الملكية العامة، و نظراً لصعوبة تبني أسلوب المسح الشامل لكل مفردات المجتمع، فقد اقتصرت الدراسة على مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني لتمييزهما بالانتشار الجغرافي، بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية ذي الملكية الخاصة لتمييز نشاطه، و قد تم استبعاد المصارف التجارية الأخرى لصعوبة الحصول على البيانات المالية التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة.

2- أداة تجميع البيانات:-

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة في شكل سلسلة زمنية تغطي إحدى عشرة سنة مالية متتابعة، تبدأ من 2000م حتى عام 2010م، و قد اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على البيانات المطلوبة للبحث من القوائم المالية للمصارف التجارية لعينة البحث عن السنوات المالية الخاصة بفترة البحث.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:-

بعد تجميع متغيرات الدراسة من القوائم المالية و التقارير السنوية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، ثم استخدام الأساليب الإحصائية الآلية:-

معامل تضخم التباين (Variance In Fiction Factor) :-

إن من إحدى المشاكل المهمة التي تواجه الانحدار المتعدد هي إمكانية وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات المستقلة قوياً، فإن ذلك يؤدي إلى تضاد مصداقية معاملات الانحدار، و يتم الكشف عن الارتباط الخطي

المتعدد (Detection of Muticollinearity) بين المتغيرات المستقلة عن طريق استخراج معامل تضخم التباين (Varionce In Fiaton Factor) الذي يرمز لها بالرمز (VIF).

من الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة هو:-

(1)- استخدام بيانات إضافية (Additional data):-

بما أن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي في الأساس مشكلة بيانات عينة، لذا فإن هذه الطريقة تعالج المشكلة بزيادة البيانات المستعملة أي بزيادة حجم العينة.

(2)- إسقاط بعض المتغيرات (Dropping Variables):-

من الطرق المستخدمة أيضا لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي إسقاط المتغير المستقل الذي يرتبط بعلاقة خطية قوية مع المتغيرات المستقلة الأخرى (فتحى بوسدره: ص244)، و نظرا لصعوبة الحصول على بيانات إضافية، فإن هذه الدراسة سوف تستخدم الاقتراح الثاني و هو إسقاط بعض المتغيرات المستقلة.

4- طرق إسقاط بعض المتغيرات المستقلة:-

تعد مشكلة اختيار "أفضل" مجموعة من المتغيرات المستقلة (المفسرة) التي يجب أن يتضمنها نموذج الانحدار الخاص بالظاهرة محل الدراسة أحد الصعوبات التي تواجه الباحث في التطبيقات القياسية، و لقد تم استخدام أسلوب التدرج الخلفي (Stepwise -Backeard) في بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد، الذي يعتمد علي توفيق نموذج بجميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع كخطوة إجرائية أولى، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لمعالجة مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، و ذلك بإسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية (أضعف تأثير بين المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع اعتمادا علي قيمة "P -Value")، ثم توفيق نموذج الانحدار المتعدد آخر بين المتغير التابع و المتبقي من المتغيرات المستقلة، و هكذا حتى يتم الحصول علي أفضل علاقة خطية تربط المتغير التابع خطيا مع المتغيرات المستقلة.

معامل الارتباط المتعدد (Coefficient of Multiple Correlation)

وهو عبارة عن المقياس الإحصائي المستخدم بشكل واسع لقياس العلاقة بين المتغير التابع "y" و المتغيرات المستقلة k- x (1K.....,X2,X1) مجتمعة.

$$R = \frac{\sum x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sqrt{\sum x_i^2 - n\bar{x}^2} \sqrt{\sum y_i^2 - n\bar{y}^2}}$$

حيث إن :-

\bar{x} تمثل الوسط الحسابي لقيم x

\bar{y} تمثل الوسط الحسابي لقيم y

R ترمز لمعامل الارتباط (بيرسون)، حيث إن :- $-1 \leq R \leq 1$

مع ملاحظة أنه عندما يحتوي نموذج الانحدار علي متغير مستقل واحد أي عندما ($K-1=1$) فإن R سيكون هو نفسه r ، فإذا كانت العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة قوية و موجبة فإن قيمة (R) تقترب من (1) و إذا كانت العلاقة قوية و سالبة عكسية، فإن قيمة (R) تقترب من (-1) و كلما اقتربت قيم (R) من الصفر فيعني ذلك أن العلاقة ضعيفة، و هنا نستطيع القول إنه كلما تقترب النقاط من خط الانحدار أو تقع على خط الانحدار فإن قيمة (R) تقترب من الواحد و كلما ابتعدت النقاط عن خط الانحدار فإن قيمة (R) تقترب من الصفر.

- و عندما نتحدث على الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة فيقصد بها الارتباط الخطي غير التام (Imperfect) و ليس الارتباط الخطي التام (Perfect).

- و يقصد بالارتباط الخطي التام أنه توجد علاقة تامة بين المتغير التابع (y) و المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_{K-1}) و لا توجد متغيرات أخرى تؤثر في (y)، و في هذه الحالة يكون معامل الارتباط المتعدد بين المتغير و المتغيرات المستقلة مجتمعة هي ($R=1+$).

- أما حالة وجود علاقة خطية غير تامة بين المتغير التابع (y) و بقية المتغيرات المستقلة، فيعني ذلك أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع بالإضافة للمتغيرات المستقلة و لكن هذه المتغيرات لا تظهر في النموذج ، و يرمز لها بالرمز (e_i) و يطلق عليها الخطأ العشوائي الذي يمثل المتغيرات الأخرى التي لم تظهر في نموذج الانحدار .

و هنا معامل الارتباط المتعدد يقع ما بين $-1 < R < 1$.

و هذه الدراسة تبحث على الارتباط الخطي المتعدد غير التام و ليس الارتباط الخطي المتعدد التام، الذي يكون من المستحيل ظهوره في مثل هذا النوع من الدراسات.

معامل التحديد المتعدد R^2

وهو عبارة عن نسبة التغير في المتغير التابع (y) الذي يمكن تفسيره بنسبة التغير في المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_{K-1})، أي نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

تحليل التباين Analysis of Variance

و قد تم استخدامه لاختبار مدى وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع عندما تكون القيمة الإحصائية المستخدمة هي قيمة توزيع F عند مستوى أهمية $\alpha=0.05$.

و فيما يأتي جدول تحليل التباين في اتجاه واحد (One-way Analysis of Variance)

جدول رقم (2) - تحليل التباين الأحادي (Anova Table):

مصدر الاختلافات S.O.V Source of variation	مجموع المربعات "ss" Sum of squares	درجات الحرية df Degree of freedom	متوسط المربعات mss Mean squares	قيمة F المحسوبة Computed f
بين المعاملات regression	SSr	K-1	$\frac{SStr}{MST = K-1}$	$= \frac{MST}{MSe}$
داخل المعاملات "الخطأ العشوائي" Random Error	SSe	K(n-1)	$\frac{SSe}{MSe = n-k}$	
المجموع Total	SST	(Kn-1)		

- اختبار فرضيات الدراسة: -

أولاً: - بالنسبة للمصارف مجتمعة.

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد و اختيار أفضل نموذج: -

جدول رقم (3) معامل تضخم التباين (Vif) و مستوى المعنوية (Sig) للمصارف مجتمعة

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		النماذج المتغيرات المستقلة
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
----	---	.551	3.93	.597	13.63	إجمالي الأصول
.000	2.73	.001	2.80	.001	3.20	نسبة الأصول السائلة
.029	1.50	.030	1.59	.033	1.60	نسبة الأصول الثابتة
.000	2.79	.000	2.86	.000	3.17	نوعية القروض
.000	2.04	.000	2.10	.000	2.4	مخاطر رأس المال
----	----	----	----	.805	10.12	الرافعة المالية
.000	3.00	.000	5.45	.000	5.54	مخاطر هامش الفائدة
.055	1.61	.078	3.27	.086	3.80	تكلفة الودائع
.000	2.47	.000	2.40	.000	2.50	النشاطات خارج الميزانية

يحتوي الجدول رقم (3) على ثلاثة نماذج انحدار متعدد.

-النموذج الأول: -يحتوي النموذج الأول علي نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) و جميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 13.63)، و مخاطر الرافعة المالية (Vif = 10.12) أكبر من (10)، مما يدل ذلك على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، و للتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو مخاطر الرافعة المالية)، حيث يتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، و عند اختبار مستوى المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (الرافعة المالية) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية (Sig = .805) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل و (الرافعة المالية) الذي تم إسقاطها، و هذا مما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني: - نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة، كما أن قيمة (P-Value) تنخفض كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي، و قد تم إسقاط أقل المتغيرات المعنوية و هو إجمالي الأصول (P-Value = 0.551) حتى تحصل على أفضل نموذج يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، و بذلك يكون النموذج الثالث هو أفضل نموذج انحدار متعدد يربط المتغير التابع و المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة، و نسبة الأصول الثابتة، و نوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر معدل الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية).

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم (4) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (3)	.869	.754	.000

تشير نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value = .000) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R² = %75.4) من المتغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع (الربحية) أما (24.6%) من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضا، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) و المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة، و نسبة الأصول الثابتة، و نوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر معدل الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية) هو عبارة عن ارتباط قوى (R = 0.869).

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (3)	-6.76^{E-04}	.001		-.566	.573
نسبة الأصول السائلة	-1.22^{E-02}	.003	-.316	-3.616	.000
نسبة الأصول الثابتة	6.945^{E-02}	.031	.148	2.213	.029
نوعية القروض	-2.74^{E-02}	.005	-.464	-5.252	.000
مخاطر رأس المال	2.620^{E-02}	.005	.367	4.848	.000
مخاطر هامش الفائدة	.248	.044	.519	5.637	.000
تكلفة الودائع	.125	.064	.130	1.941	.055
نشاطات خارج الميزانية	.840	.113	.618	7.427	.000

من خلال نتائج تحليل الانحدار التدريجي، الموضحة في الجدول رقم (5) يتضح ما يأتي:-

- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف و بين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول، و لكن ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.551) عند مستوى معنوية 5% و تعزو الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية إلى محدودية الفرص الاستثمارية في الدولة، و ذلك لغياب دور سوق الأوراق المالية و عدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان، مما أثر ذلك على تركيبة أصول المصارف التجارية. و بما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.551) عند مستوى معنوية 5%، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية" و هي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و بين الربحية.

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و الربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية و نسبة الأصول السائلة ذات دلالة إحصائية (P-Value =.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة الأصول السائلة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة 12.2%، و بما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (P-Value =.000) عند مستوى معنوية 1% إذا يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ذات دلالة إحصائية ($P-Value = 0.029$) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة الأصول الثابتة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 6.9%، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية الفرعية و هي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة".

الفرضية الرابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P-Value = 0.000$) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة النوعية الرديئة من القروض بنسبة (1%) إلى انخفاض الربحية بنسبة (2.74%)، و بما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية الفرعية و هي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية و نوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P-Value = 0.000$) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة مخاطر رأس المال بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (2.62%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية الفرعية و هي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية و بين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية و لكن ليست ذات دلالة إحصائية ($P-Value = 0.714$) عند مستوى معنوية 5%، و بما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و بين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P-Value = 0.000$) عند مستوى معنوية 1%، حيث زيادة مخاطر هامش الفائدة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (24.8%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية الفرعية و هي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثامنة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و الربحية".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.05) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (12.5%) و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية الفرعية و هي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و الربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة النشاطات خارج الميزانية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (14%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية الفرعية و هي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية".

ثانياً:- مصرف الوحدة

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد و اختيار أفضل نموذج

جدول رقم (6) معامل تضخم التباين (Vif) و مستوى المعنوية (Sig) لمصرف الوحدة

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		المتغيرات المستقلة
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
.016	2.446	.025	2.447	.039	2.455	إجمالي الأصول
----	----	----	----	.881	11.126	نسبة الأصول السائلة
.075	3.167	.099	3.869	.158	4.330	نسبة الأصول الثابتة
.094	1.956	.119	2.385	1.50	2.461	نوعية القروض
.001	4.142	.002	4.362	.064	18.842	مخاطر رأس المال
----	----	.729	4.535	.774	18.883	الرافعة المالية
.001	3.733	.002	4.352	.003	4.356	مخاطر هامش الفائدة
.020	8.968	.029	8.972	.045	9.200	تكلفة الودائع
.024	9.193	.037	9.312	.054	9.423	النشاطات خارج الميزانية

يحتوي الجدول رقم (6) على ثلاثة نماذج انحدار متعدد

- **النموذج الأول:-** يحتوي النموذج الأول علي نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) و جميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من نسبة الأصول السائلة (Vif= 11.126)، و مخاطر رأس المال (Vif=18.842)، و مخاطر الرافعة المالية (Vif = 18.883) أكبر من (10)، مما يدل على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، و للتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة أو

مخاطر رأس المال أو مخاطر الرافعة المالية)، حيث يتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، و عند اختبار مستوى المعنوية، نلاحظ أن المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($\text{Sig} = .881$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة) الذي تم إسقاطه و هذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني :- نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (Vif) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة، تربط بين المتغيرات المستقلة، كما نلاحظ انخفاض قيمة (P-Value) كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي، و بذلك سيتم إسقاط أقل المتغيرات المعنوية و هو الرافعة المالية ($\text{P-Value} = 0.729$) حتى نحصل علي أفضل نموذج يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة.

و بذلك يكون النموذج الثالث هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدرجي يربط المتغير التابع (الربحية) و المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة، ونوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر هامش الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية).

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي.

جدول رقم (7) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدرجي لمصرف الوحدة

النموذج رقم (3)	R	R ²	P-Value
	.962	.926	.001

تشير نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع ($\text{P-Value} = 001$) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر ($\text{R}^2 = 92.6\%$) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية)، أما 7.4% ، من تلك المتغيرات ترجع إلي تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضاً، بأن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) و المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة، نوعية القروض، مخاطر رأس المال، مخاطر هامش الفائدة، تكلفة الودائع، نشاطات خارج الميزانية) هو عبارة عن ارتباط قوى ($\text{R} = 0.962$).

- نتائج تحليل الانحدار التدرجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار التدرجي لمصرف الوحدة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
(3) Constant	-6.43^{E-02}	.023		-2.846	.022
إجمالي الأصول	3.317^{E-03}	.001	.454	3.022	.016
نسبة الأصول الثابتة	5.824^{E-02}	.029	.350	2.043	.075
نوعية القروض	-3.02^{E-02}	.016	-.255	-1.899	.094
مخاطر رأس المال	-8.28^{E-02}	.016	.996	-5.090	.001

.001	5.583	1.037	.056	.315	مخاطر هامش الفائدة
.020	2.891	.832	.203	.586	تكلفة الودائع
.024	2.782	.811	1.158	3.222	نشاطات خارج الميزانية

- اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف و بين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية و حجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.016) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة حجم المصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 0.3317%، و بما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و الربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية و نسبة الأصول السائلة و أنها ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.824) عند مستوى معنوية 5%، و بما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و ربحية المصارف التجارية".

-الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.075) عند مستوى معنوية 5%، و بما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية و نسبة الأصول الثابتة".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.094) عند مستوى معنوية 5%، و بما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية و نوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.001) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة مخاطر رأس المال بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية

بنسبة (8.28%)، و بما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية.

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية"

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.729) عند مستوى معنوية 5%، و بما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية ".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و بين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة مخاطر هامش الفائدة و بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (248%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية ".

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و بين الربحية ".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية و أنها ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.020) مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (58.6%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية ".

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و بين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.024) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (32%)، و بما أن العلاقة طردية و ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية ".

ثالثا:- (مصرف التجاري الوطني)

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد و اختيار أفضل نموذج

جدول رقم (9)

معامل تضخم التباين (Vif) و مستوى المعنوية (Sig) للمصرف التجاري الوطني

النموذج السابع		النموذج السادس		النموذج الخامس		النموذج الرابع		النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
----	----	.199	4.097	.066	5.413	.134	5.950	.016	2.446	.025	2.447	.039	2.455	إجمالي الأصول
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	.881	11.126	نسبة الأصول السائلة
.000	1.263	.001	4.115	.000	4.132	.001	4.257	.075	3.167	.099	3.869	.158	4.330	نسبة الأصول الثابتة
----	----	----	----	.140	2.173	.116	2.189	.094	1.956	.119	2.385	1.50	2.461	نوعية القروض
----	----	----	----	----	----	----	----	.001	4.142	.002	4.362	.064	18.842	مخاطر رأس المال
----	----	----	----	----	----	.250	1.754	----	----	.729	4.535	.774	18.883	الرافعة المالية
.072	4.597	.032	7.183	.041	7.348	.042	7.356	.001	3.733	.002	4.352	.003	4.356	مخاطر هامش الفائدة
.051	4.556	.029	10.623	.015	11.03	.035	12.212	.020	8.968	.029	8.972	.045	9.200	تكلفة الودائع
----	----	----	----	----	----	----	----	.024	9.193	.037	9.312	.054	9.423	النشاطات خارج الميزانية

يحتوي الجدول رقم (9) على سبعة نماذج انحدار متعدد

النموذج الأول: - يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) و جميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 12.53) نسبة الأصول السائلة (Vif= 14.45)، و تكلفة الودائع (Vif = 18.04) أكبر من (10)، مما يدل ذلك على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، و للتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول السائلة أو تكلفة الودائع)، و سيتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، و عند اختبار مستوي المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (النشاطات خارج الميزانية) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية (Sig = .961) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (النشاطات خارج الميزانية) الذي تم إسقاطه، و هذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني: - نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 11.68) و تكلفة الودائع (Vif =14.51) لا تزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية و هو مخاطر رأس المال (Sig = .894)، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال و هذا ما يوضحه النموذج الثالث.

النموذج الثالث:- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع فقط ($Vif = 14.33$) لا تزال أكبر من (10)، مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل نسبة الأصول السائلة، لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .810$)، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال و نسبة الأصول السائلة و هذا ما يوضحه النموذج الرابع.

النموذج الرابع:- نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع أصبح ($Vif = 12.21$) لا تزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل مخاطر الرافعة المالية لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .250$)، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال و نسبة الأصول السائلة و مخاطر الرافعة المالية و هذا ما يوضحه النموذج الخامس.

النموذج الخامس:- نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع لا تزال أكبر من (10) في النموذج الخامس و السادس أيضا مما يترتب على ذلك إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، حيث نجد أن المتغير نوعية القروض أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($Sig = .140$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير و هذا ما يوضحه النموذج السادس.

أما في النموذج السادس نلاحظ أن مستوى المعنوية للمتغير المستقل إجمالي الأصول هي ($Sig = .199$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير و هذا ما يوضحه النموذج السابع.

أما في النموذج السابع نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10)، و ذلك بعد إسقاط المتغير المستقل إجمالي الأصول مما يدل على أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة، و بذلك يكون النموذج السابع هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدريجي يربط المتغير التابع (الربحية) و المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة و مخاطر هامش الفائدة و تكلفة الودائع).

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم (10) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصرف التجاري الوطني

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (7)	.873	.762	.000

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value = 0.00) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر ($R^2 = 76.2\%$) من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية) أما (23.8%) من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضا، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) و المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة، و نوعية القروض، و مخاطر هامش الفائدة، و تكلفة الودائع) هو عبارة عن ارتباط قوى ($R = 0.873$).

نتائج تحليل الانحدار التدريجي و اختبار الفرضيات

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصرف التجاري الوطني

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (3)	-1.22 ^{E-02}	.005		-2.331	.038
نسبة الأصول الثابتة	.356	.058	.970	6.126	.000
مخاطر هامش الفائدة	.222	.113	.596	1.972	.072
تكلفة الودائع	.189	.087	.653	2.170	.051

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و بين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية و حجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ليست ذات دلالة إحصائية (P –Value =0.199) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، أذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و الربحية":-

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية و نسبة الأصول السائلة إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية (P –Value =0.319) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثالثة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و ربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية و نسبة الأصول الثابتة، و أنها ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.000) عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن زيادة نسبة الأصول الثابتة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (35.6%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و ربحية المصارف التجارية".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.566) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي "لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية و نوعية القروض".

الفرضية الخامسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية " أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.366) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية، إذن سيتم قبول الفرضية الرئيسية و هي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و ربحية المصارف التجارية " .

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية" أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية و لكنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.176) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و ربحية المصارف التجارية " .

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و بين الربحية " أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية إنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.072) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و ربحية المصارف التجارية " .

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و بين الربحية " بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية و ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.05) عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة (1%)، سوف تؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (18.9%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة و هي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية " .

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقته ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و بين الربحية" بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.615) عند مستوى معنوية (5%)، و بما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية و هي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية " .

رابعا:- (مصرف التجارة و التنمية)

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد و اختيار أفضل نموذج

جدول رقم (12) معامل تضخم التباين (Vif) و مستوى المعنوية (Sig) لمصرف التجارة و التنمية

النموذج الأول		نماذج المتغيرات المستقلة
Sig	Vif	
.000	488121	إجمالي الأصول
.000	112.16	نسبة الأصول السائلة
.000	70.69	نسبة الأصول الثابتة
.038	4.39	نوعية القروض
.000	63.99	مخاطر رأس المال
.000	78.07	الرافعة المالية
.001	237.59	مخاطر هامش الفائدة
.000	30.49	تكلفة الودائع
.000	4.37	النشاطات خارج الميزانية

يحتوي الجدول رقم (12) على نماذج انحدار متعدد

-النموذج: -يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) و جميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 488121) و نسبة الأصول السائلة (Vif= 112.16) و نسبة الأصول الثابتة (Vif= 70.69) ، و مخاطر رأس المال (Vif= 63.99) و مخاطر الرافعة المالية (Vif = 78.07) و مخاطر هامش الفائدة (Vif = 237.59) و تكلفة الودائع (Vif = 30.49) أكبر من (10)، مما يدل على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، و للتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول، أو نسبة الأصول الثابتة، أو نوعية القروض، أو تكلفة الودائع)، و سيتم إسقاط المتغيرات المستقلة التي ليس لها دلالة إحصائية، و لكن نلاحظ في هذا النموذج أن جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية و كلها عند مستوى معنوية 1% فيما عدا المتغير المستقل نوعية القروض فهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و بالتالي فلا يمكن إسقاط إحدى المتغيرات للتخلص من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة و بالتالي لا يمكن تحديد محددات الربحية لهذا المصرف.

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي

جدول رقم (13) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة و التنمية

P-Value	R square	R	النموذج
.001	.926	.962	رقم (1)

نموذج الانحدار التدريجي و اختبار الفرضيات

جدول رقم (14) نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
(1) Constant	-1.22 ^{E-07}	.000		-.001	1.00
نسبة الأصول السائلة	3.632 ^{E-02}	.004	1.054	8.944	.000
نسبة الأصول الثابتة	.431	.070	.574	6.140	.000
نوعية القروض	4.233 ^{E-02}	.017	.059	2.549	.038
مخاطر رأس المال	-6.13 ^{E-02}	.007	-.756	-8.495	.000
الرافعة المالية	-7.01 ^{E-02}	.003	-2.216	-22.55	.000
مخاطر هامش الفائدة	1.113	.186	1.026	5.985	.001
تكلفة الودائع	.815	.110	.453	7.372	.000
نشاطات خارج الميزانية	1.168	.028	.968	41.663	.000

النتائج و التوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الربحية سواء أكان سلبا لتفاديها أو التقليل منها، أو كان إيجابيا لمحاولة زيادتها و تعظيمها، و كذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية و تحسين ربحيتها و معالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية، و بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري و تحليل مالي و إحصائي سوف يتم استخلاص نتائج الدراسة و مقارنتها بالأدب المحاسبي و الدراسات السابقة، بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الأداء في المصارف التجارية الليبية.

أولاً:- نتائج الدراسة.

(1)- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية في مصرف الوحدة، و تأتي هذه النتيجة متوافقة مع الأدب المحاسبي بأن الحجم الكبير للمصرف و اتساع دائرة نشاطه يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية، التي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة و كذلك ازدياد تنوع العمليات التي يقوم بها و بالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الحجم و الربحية و لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري

و المصارف مجتمعة، و قد يرجع السبب إلى انخفاض كفاءة إدارات المنشآت في استغلال الأموال المستثمرة، و انخفاض إنتاجية الموظفين، كما قد يعود السبب أيضا إلى عدم وجود فرص استثمارية و ذلك نظرا لعدم وجود سوق مالي نشط في ليبيا.

(2)- بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة و ربحية المصارف التجارية، في كل المصارف مجتمعة كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة عكسية و لكن ليست ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأصول السائلة و الربحية في مصرف الوحدة و المصرف التجاري الوطني، و تأتي هذه النتيجة متناسقة و متوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي بأن الربحية و السيولة قوتان تسييران في اتجاهين متضادين مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها فإذا زادت إحدهما كانت الزيادة علي حساب الأخرى، و من خلال التقارير المالية و النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن المصارف التجارية في ليبيا تحتفظ بأصول سائلة كبيرة لم يتوافر لها المجال المناسب لتوظيفها، و بالتالي فإن هذه المصارف لا تتعرض إلى أية مخاطر، من حيث نقص السيولة أو عدم الإبقاء بالتزاماتها تجاه المودعين.

(3)- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة و ربحية المصارف التجارية في المصرف التجاري الوطني عند مستوى معنوية 1% و المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 5% و مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 10%.

(4)- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و ربحية المصارف التجارية في كل المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1% و مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 10%، كما أوضحت النتائج أيضا أن العلاقة بين نوعية القروض و الربحية علاقة طردية و لكن ليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري الوطني، و تتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أشارت إلي أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرضا للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة و قلت الربحية.

و على الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال منح القروض و التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أنها تواجه صعوبات فيما يتعلق بعدم انتظام سداد القروض التي منحت لبعض الأفراد و بعض الجهات الاعتبارية العامة، و كذلك القروض التي منحت بضمان الخزانة العامة و بخاصة المشروعات و الشركات التي تم الزحف عليها أو دمجها أو تصفيتها دون استرداد أموال المصارف من هذه الجهات.

(5)- توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و الربحية في مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 1%، كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة بين مخاطر رأس المال و الربحية علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1%، و أيضا علاقة عكسية و لكن ليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري الوطني، و طبقاً للقواعد المصرفية المقررة و المألوفة في القطاع المصرفي فإن نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول (CAR) المرتفعة تكون مرتبطة بمعدل عائد على إجمالي الأصول منخفض (ROA) و قد استقرت المناقشات التي تمت بشأن تلك العلاقة العكسية بين الربحية و رأس المال و ذلك في ظل توافر سوق رأس المال الكاملة، و في ظل الافتراض الخاص بتناسق المعلومات بين المصرف و مستثمريه، فمن المعروف إن

نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين (لأن مخاطر منخفضة = أرباح منخفضة) و من ناحية أخرى فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان المصرف من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد.

(6)- بينت نتائج الدراسة أن العلاقة بين مخاطر الرافعة المالية و الربحية عكسية و لكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الوحدة و المصرف التجاري الوطني و المصارف مجتمعة.

(7)- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و الربحية في مصرف الوحدة و المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1%، و المصرف التجاري الوطني عند مستوى معنوية 10% مما تؤكد هذه النتيجة أن المصارف ذات القروض العالية و ذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ إلى إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع و الفائدة على القروض لتحقيق هامش عالي"، إلى أن تحقيق هامش الفائدة الكبير يساعد في زيادة ربحية المصرف و بالتالي زيادة رأس ماله و يزيد من قدرته على تحمل مخاطر أكثر و كذلك فإن حجم المصرف و نوعه و توسعه و النشاطات التي يركز عليها لها أثر كبير على الربحية و المخاطر التي يتعرض لها المصرف، و أن المصرف و الحجم و الصغر أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة.

كما يجب أن تؤكد بأن هذه الدراسة قد ركزت على مخاطر هامش الفائدة الناتج عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها المصرف خلال العام مقارنة بحجم الفوائد المدينة التي دفعها المصرف خلال العام و ليس دراسة مخاطر الفائدة الناتجة عن تقلبات في أسعار الفائدة، نظراً لثبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية منذ فترة طويلة.

(8)- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً طردياً ذا دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية عند مستوى معنوية 5% في كل من مصرف الوحدة و المصرف التجاري الوطني و المصارف مجتمعة.

(9)- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية في المصارف مجتمعة و عند مستوى معنوية 1%، و في مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 5%، كما أوضحت الدراسة أيضاً بأنه توجد علاقة ارتباط طردية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري الوطني، و تأتي نتيجة العلاقة الطردية متناسقة و متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الدخل غير المتعلق بالفوائد (صافي الدخل من الرسوم و العمولات)، و علي ضرورة الاهتمام بالدخل غير المتعلق بالفوائد و ذلك لجوهرية تأثيره على ربحية المصرف من جهة، و لأنه أقل تأثيراً بتقلبات السوق من جهة أخرى، مقارنة بالدخل المتعلق بالفوائد.

ثانياً: التوصيات

(1)- يجب التوجه نحو زيادة الاندماج المصرفي بين المصارف التجارية، حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا أكبر حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفورات الداخلية و تنوع الأصول للوصول إلى درجة معقولة من المخاطر لتحقيق عائدا مرضيا للملاك و القيام

بدورها في خدمة الاقتصاد القومي مع ملاحظة أن هذه المزاي لن تتحقق بالقدر المناسب إلا عندما يتم تنشيط سوق الأوراق المالية لتنويع قنوات الاستثمار أمام المصارف التجارية.

(2)- العناية بدراسة أوضاع العملاء الراغبين في الاقتراض من المصرف للتأكد من قدرة هؤلاء العملاء علي الوفاء بالتزاماتهم و أخذ الضمانات الكافية و الملائمة للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء، و فقد المصرف لجزء من التسهيلات كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها لمواجهة الديون الرديئة التي يكون لها أثر سلبي علي ربحية المصرف.

(3)- يجب العمل علي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد، و بالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية، و لا يتم ذلك إلا بإتباع أسس علمية يجب إتباعها و يجب أن تكون التسهيلات الائتمانية في حدود طبيعة النشاط المصرفي، كما يجب تحديد أولويات القروض طبقا لمفهوم وظيفة المصارف التجارية حيث يكون الإقراض نحو النشاط التجاري ثم الخدمي ثم الصناعي.

(4)- زيادة استثمار المصارف التجارية في البنود خارج الميزانية لتحقيق لها معدلا منخفضا من المخاطر و خصوصا في أوقات الكساد الاقتصادي، إذ تعد من أفضل الأدوات المالية المستقرة و المتمتعة بhamش معقول من الأمان و أيضا زيادة وعي العملاء بالآثار التمييزية التي يحدثها استثمارهم في البنود خارج الميزانية من حيث تدني المخاطر.

(5)- دعوة السوق المالي الليبي إلى توفير البيئة المناسبة لعمل المشتقات فيه، حيث إن معظم عقود المشتقات التي تقوم المصارف التجارية بالاستثمار فيها تتم في أسواق عالمية، فمن خلال توفير البيئة المناسبة سيتم توجه هذه المصارف للدخل و بالتالي الانتعاش الاقتصادي في الدولة.

(6)- خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي، مما يؤدي إلى تحسن الخدمات المصرفية و توسيعها لتشمل مجالات جديدة، و نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور و تشجيعهم علي التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية، مما يحفز هذه المصارف على تطوير و اتساع خدماتها المصرفية.

(7)- يجب العمل علي زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن و ذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية "الرافعة المالية" أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.

(8)- يجب عدم اعتماد المصارف التجارية في ليبيا علي المصدر التقليدي للدخل أي الفروقات بين الفوائد الدائنة و العمولات المقبوضة من المقترضين و المدفوعة للمودعين، بل عليها التركيز على الإيرادات الأخرى المتأتية من الخدمات المصرفية المتنوعة لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة و الأمان.

(9)- يجب القيام بمراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات و التعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة، كما يجب إيلاء الأصول السائلة مزيدا من الاهتمام لما لها من تأثير على ربحية التجارة العاملة في ليبيا مقاسه بمعدل العائد علي الأصول.

(10)- التركيز علي تطوير التكنولوجيا المصرفية لرفع كفاءة عمليات التشغيل و تحسين الإنتاجية و تحسين مستوى و سرعة تقديم الخدمة للعملاء لزيادة الأرباح، و أيضا التركيز على فخامة المباني لجذب عملاء و مستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر.

المراجع:-

أولا: المراجع العربية

(أ) الكتب:-

1. جمعة خليفة الحاسي، " المحاسبة التطبيقية-أقسام -بضاعة أمانة - البيع بالتقسيط "، بنغازي-ليبيا ، منشورات جامعة قارونوس، الطبعة الثالثة، 2004.
2. حسين جميل البديري، " البنوك - مدخل محاسبي وإداري "، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، سنة 2000 ف.
3. خالد على الدليمي "النقود والمصارف-النظرية النقدية"، مصراته: دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 1998.
4. زياد سليم رمضان ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ، عمان : دار وائل للنشر ، سنة 2006 م.
5. سعد عبد الحميد مطاوع ، "إدارة الأسواق و المؤسسات المالية" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر 2001
6. عادل احمد حشيش ، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان" ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للتوزيع ، سنة 2004 م .
7. عقيل جاسم عبد الله ، "النقود والبنوك - منهج نقدي ومصرفي " ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 1998 م .
8. علي عطية عبد السلام ، "المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح" ، بنغازي : منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية ، سنة 2004.
9. فلاح حسن الحسيني ، " إدارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر " عمان : دار وائل للنشر سنة 2009.
10. محمد عباس حجازي ، "نظرية المحاسبة"، القاهرة: الدار الهندسية للطباعة والنشر سنة 2000 .
11. محمد مطر، "إدارة الاستثمار - الإطار النظري والتطبيقات العملية" ، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، سنة 1999.
12. مصطفى رشدي شيحة ، "الاقتصاد النقدي والمصرفي" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر 1985 ف
13. منير إبراهيم هندي ، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات " الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000 ف.
14. منير إبراهيم هندي، "السلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية " ، الإسكندرية : دار المعارف للتوزيع ، سنة 1993.

15. منير إبراهيم هندي، " أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – الأوراق المالية وصناديق الاستثمار " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية " ، سنة 1993 .

16. منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، الإسكندرية ، دار المعارف للنشر ، سنة 1998 .

(ب) : الدوريات والنشرات و التقارير :-

1. عائشة الحاجي ، " القطاع المصرفي الليبي- تحول جوهري وواعد " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت: العدد 309) أغسطس 2006 ف.

2. عادل عبد الله الكيلاني ، "إصلاح الجهاز المصرفي الليبي نقطة البداية نحو الخصخصة "، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 285 ، أغسطس 2004 ف.

3. عبد الحليم محيسن ، "مفهوم وقياس مؤشر الكفاءة المالية للبنوك التجارية – البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية" ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي للنشر ، العدد 35 ، يونيو 2001 م.

4. فؤاد شاكرا " المصارف العربية – إنجازات جديدة و تحديات جديدة) مجلة اتحاد المصارف العربية ، (العدد 239؛ نوفمبر 2000 ف).

5. فرحات بن قداره ، " ليبيا – عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكله شاملة للقطاع المصرفي " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت العدد 317 ، إبريل 2007).

6. مصطفى عبد السلام مسعود ، بقعة الشريف ، "المصارف التجارية الليبية التطوير والتفعيل " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، يوليو 2002 .

7. مصطفى مسعود، " المصارف التجارية الليبية العامة – الواقع والمتوقع " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت : العدد 277 ، ديسمبر 2003 ف) .

8. محمود بادي وآخرون ، " المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل" ، بنغازي: مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول ، يونيو 2007 .

9. منير إبراهيم هندي ، "مؤشرات استقرار النظام المصرفي – دراسة تطبيقية على دولة قطر" ، قطر : دار الشرق للطباعة ، العدد الرابع ، سنة 1993 .

10. نهاد إبراهيم باشا ، " ربحية المصارف التجارية " ، مجلة المصارف العربية ، بيروت(العدد 80 ، أغسطس ، 1987)

11. وليد زكريا صيام ، حسني على خريوش ، "العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الأردن" ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الهاشمية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2002 م .

12. يحيى أبو طالب ، "تحليل وتقييم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً" ، مجلة المصارف العربية ، بيروت : العدد 140 ، المجلد الثاني عشر ، أغسطس ، سنة 1992 م.

(ج) – الرسائل العلمية :-

1. أيمن احمد دايس الراشدان ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة ال البيت ، الأردن سنة 1999 م .

2. باسل أبو زعيتر ؛ " العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين" فلسطين : رسالة ماجستير غير منشورة ؛ سنة 2006 .
3. مروان غانم ، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية "، جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000،
4. يمان العبد المالك ، " أثر البنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006.

(ح) : النشرات و التقارير

1. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس و الأربعين، 2002 .
2. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن و الأربعين، 2004 .
3. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد و الخمسين، 2007.

ثانيا المراجع الأجنبية:-

1. Berger , "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking" , 1995.
2. Dimitry Sologoub, " The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", BOFIT/CEFIR Workshop on Transition Economics, in Helsinki, April 7-8, 2006, Venue: Bank of Finland, Rauhankatu 19.
3. Philips Bourke , "Concentration and other Determinants of Bank Profitability Europe , North American and Australia , Journal of Banking and Finance , vol .13,1989.
